ومالا يرجع صح جاز الجبر على الانفاق في قن وزرع
ودابة مشتركة اذ حق كل من الشريكين قايم فيها وهذا
الحق يفوت بترك الانفاق من جهة صاحبه فيصير الممتنع
عن الانتفاع معنونا حقا قايما فيجبر كما اقتسما دارا
بينهما فقال احدهما بنى حاجزا بينهما لا يلزم الاخر اجابته
ولو بنى احدهما الاخر وطلع عليه في حال لم يجز الاطلاع
فللقاضي امرهما ببنا الحايز ويتفق كل منهما بحصة يفعله
القاضي على وجه المصلحة قاضيخان دار وبيت بين رجلين
انهدم انهدم فبناه احدهما لا يرجع على شريكه اذ الدار
تحتمل القسمة فاذا امكنه القسمة يكون متبرعا في البنا
وكذا البيت اذا كان كبيرا يحتمل القسمة وكذا الحمام اذا
خرب كله وصار ساحة والبير اذا امتلات من الطين
فله ان يطالب شريكه بالبنا فاذا لم يطالبه واصلحها
وافرغها فهو متبرع واصل هذا النوع ان كل من يجبر
على ان يفعل مع صاحبه فاذا فعل احدهما فهو متبرع
وان لم يجبر فعمل لا يكون متبرعا فعلى هذا انهدم بين
رجلين كراه احدهما او سفينة تخرقت ويخاف منها
الغرق او حمام خرب منه شئ قليل او اقر عبد بين اثنين
انه جنى جناية ففداه احدهما في هذا كله يجبر الشريك
ان يفعل معه فاذا فعل احدهما فهو متبرع فلو رمى بينهما
في بيت لهما فخربت كلها حتى صارت صحراء لم يجبر الشريكان
على العمارة وتقسم الارض بينهما ولو قايم ببنايتها واداتها
الا انه ذهب شئ منها يجبر الشريك على العمارة مع
الاخر ولو مصرا قيل لشريكه انفق انت لو شئت فيكون
نصفه دينا لشريكك وكذا الحمام لو صار صحراء تقسم

الارض

الارض بينهما ولو تلف شئ منه يجبر الاب على عمارته ان
عن محمد في حمام بينهما انهدم بيت منه او احتاج الى قدر
او مرمة فابى احدهما لا يجبر ويقال للاخر ان شئت فابنه
وخذ من غلته نفقتك ثم يستويان فيه يقول الحقير قوله
لا يجبر مخالف لما سرانفا نقلا عن قاضيخان انه لو خرب
من الحمام شئ قليل يجبر والظاهر ان المسئلة اختلافية
فليتامل فيها هو الصواب في التجريد في البير المشتركة
والدولاب المشترك يجبر كل واحد منهما على عمارته وفي
الخلاصة ايضا دارين صغيرين لكل منهما وهي فانهدمت
الدار وابى احدهما العمارة فالوصي يرفع الامر الى القاضي حتى
يجبر على العمارة زرع مشترك بين اثنين ابى احدهما ان
يسقيه يجبر عليه قال وفي الادب القاضي من الفتاوى
لا يجبر ولكن يقال له اسقه ثم ارجع في حصة شريكك
بنصف ما انفقت ط عن بعض المتاخرين لو ابى احد الشريكين
في الحمام فالقاضي يخرج الحمام من ايديهما ويؤجرها ممن
يعمرها فياخذ نفقته من اجرته انهدم بارها او بيتها فابى
احدهما لم يرجع على شريكه بشئ وكذا حمام وبير اما
الدار والبيت فلان ربهما يقدر على القسمة والباقي
نصيبه لو كان لو كان البيت كبيرا يحتمل القسمة واما الحمام
اراد به ان يصير صحرا اذ يمكنه القسمة حينئذ واما البير
فلم يرد انهدامه وانما اراد ان يصير فيه حماة اي طين
اسود لحصولها باستقائها فليس منهما ان انتهافلو طالب
شريكه به يجبر فلم طرح هو المطالبة فصار متبرعا كما مر
قال صاحب جامع الفصولين اقول سيانى في فصل الحيطان
في سايل الحايط المشترك نقلا عن ضد ان ذا الحمولة

Copyright King Saud University